

نظرية التوفير والاستثمار (2)

العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في التوفير فيمكن إجمالها بالنقاط التالية:

1- حجم الدخل
يؤثر حجم الدخل الذي يتقاضاه الفرد تأثيراً إيجابياً في التوفير، فكلما كان الدخل كبيراً كان مستوى التوفير عالياً.

2- معدل سعر الفائدة
إذا كان معدل سعر الفائدة مرتفعاً فإنَّ التوفير يزداد أملاً في الحصول على الأرباح والفوائد من رؤوس الأموال الموفرة، أما إذا كان معدل سعر الفائدة واطناً فإنَّ التوفير يتقلص أو ينعدم حيث لا يقدم المواطنون عليه بسبب تدني الأرباح المتحققة منه.

3- الميل نحو التوفير
إذا كان الفرد راغباً ومستعداً على التوفير نتيجة أسباب ودوافع كثيرة مثل تأمين المستقبل وإكمال دراسة الأبناء والمحافظة على المستوى المعاشي المألوف.. الخ فإنَّ مستوى التوفير في المجتمع يكون عالياً والعكس هو الصحيح.

4- الحوادث المؤسفة غير المتوقعة
يوفر الناس الفائض من دخولهم تحسباً للحوادث المؤسفة التي قد يتعرضون إليها مستقبلاً مثل: الإحالة على التقاعد والبطالة عن العمل والمرض والحريق والحوادث الصناعية.. الخ. فعندما يتعرض الفرد لأزمة أو مشكلة من هذا النوع فإنَّ أمواله الموفرة في المصارف والمؤسسات المالية يمكن أن تساعد في تجاوزها.

5- الحاجات المستقبلية
يفكر الناس الحريصون دائماً في كيفية سدهم لحاجاتهم المستقبلية التي سيطلبونها في السنوات القادمة مثل شراء دار للسكن أو سيارة للعائلة أو إكمال دراسة الأبناء، وهنا تساعد أموالهم الموفرة في تحقيق هذه الحاجات.

6- طلب المنزلة الاجتماعية الرفيعة:
يدخر الأفراد أموالهم من أجل امتلاك رؤوس الأموال التي تمنحهم درجة عالية من الاحترام والتقدير وتمكنهم من التأثير على أصدقائهم وبقية الأفراد الذين يتفاعلون معهم، ذلك أنَّ النقود كما يخبرنا علماء الاجتماع الاقتصادي تسهم إلى درجة كبيرة في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد.

7- الحفاظ على المبادئ:
يوفر الأفراد أموالهم لا بسبب مدخولاتهم واستمرارية تدفقها ولا بسبب ارتفاع معدلات سعر الفائدة؛ بل بسبب المبادئ والقيم التي يحملونها لاسيما مبادئ الاقتصاد في النفقات والتشف والابتعاد عن الاستهلاك المظهري، فمثل هذه القيم والمبادئ برأي هؤلاء الناس هي التي تحدد

استقامة سلوكهم وحسن تعاملهم مع الآخرين وبالتالي ارتفاع مكانتهم في المجتمع، لهذا يوفرون أموالهم ويحافظون عليها.